

Distr.: General  
23 March 2016  
Arabic  
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، أكتب إليكم لأوجّه انتباهكم إلى التهديدات الأخيرة الصادرة عن حسن نصر الله، الأمين العام للجماعة التي جرى تحديدها دولياً على أنها إرهابية، وأعني حزب الله. وأقتبس ما يلي من التهديدات التي تُلَفِظُ بها نصر الله يوم الاثنين الماضي في مقابلة مع قناة تلفزيونية لبنانية:

”لديّ رسالة أريد أن أوجهها إلى الناس في جميع مدن ’الكيان’ الإسرائيلي ... حذار ... ف’الإسرائيليون’ يعلمون أن المقاومة تمتلك قذائف صاروخية فعالة يمكنها أن تُصِيبَ أي نقطة كانت.“

وكان كلام نصر الله واضحاً في الإشارة إلى أن حزب الله لا يملك فقط القدرة على مهاجمة إسرائيل، إنما يعتزم القيام بذلك.

”فمن حقنا الديني والطبيعي أن نضرب أي هدف كان ... لصدّ أي عدوان ’إسرائيلي’. ولدينا قائمة كاملة بالمصانع الكيماوية، والمفاعلات والمستودعات، وبأماكن وجودها ... ولدينا كذلك قائمة كاملة بالأهداف، ولا نتكلم هنا من الناحية النظرية.“

وهذه هي المرة الثانية، في ظرف شهر واحد، التي يوجّه فيها نصر الله تهديداً علنياً يتعلق بأرواح المواطنين الإسرائيليين.

وعلى نحو ما كتبتُ إليكم في رسالتي المؤرخة ١٧ شباط/فبراير (S/2016/153)، هدد نصر الله بشن هجوم مفتح على خزانات الأمونيا في مدينة حيفا بشمال إسرائيل. وتباهى بأن من شأن هذا الهجوم أن ”يؤدي إلى وفاة عشرات الآلاف من السكان، وأن يؤثر على ٨٠٠ ٠٠٠ إسرائيلي“.



وما يضاعف من خطورة هذه التهديدات هو عملية التسليح التي يُجريها حزب الله حالياً لبلدات وقرى جنوب لبنان، مما يعرض عن قصد حياة المدنيين اللبنانيين للخطر. وعلى نحو ما تشير إليه تصريحات نصر الله، فإن حزب الله لم يضع حداً لتعزيزاته العسكرية في جنوب لبنان، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ورغم أن إسرائيل تتوق إلى الهدوء في شمال إسرائيل، فإنها لن تقبل بأي انتهاك لسيادتها، وهي ستتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنيها. وإسرائيل تُحمّل حكومة لبنان كامل المسؤولية عن أي هجمات تنفذ انطلاقاً من أراضيها.

وكان الأمين العام قد أعرب في تقريره المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2016/189) عن قلقه العميق "إزاء استعداد حزب الله لاستخدام قدراته، في انتهاكٍ للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ورغبته في القيام بذلك"، وحذر من أنه "في حال أدت حيازة حزب الله للأسلحة أو محاولاته للحصول على أسلحة متطورة إلى إثارة نزاع، فإن العواقب يمكن أن تكون خطيرة جداً على لبنان والمنطقة". وأدان الأمين العام أيضاً تهديدات نصر الله الأخيرة الموجهة إلى المدنيين الإسرائيليين.

ومع ذلك، فإن مجلس الأمن لم يكرس اهتماماً لتحذيرات الأمين العام. بل قوبلت التهديدات المتواصلة الصادرة عن حزب الله وتعزيزاته العسكرية الجارية بصمت تام.

وفي بيان رسمي صادر عن مجلس الأمن في أعقاب مشاورات أُجريت بشأن قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم تجر الإشارة إلى التعزيزات العسكرية التي يُجريها حزب الله في انتهاك للقرار المذكور، ولا إلى هجماته الأخيرة بالقذائف الصاروخية على إسرائيل، ولا إلى تهديداته المستمرة باستهداف المراكز السكانية الإسرائيلية.

وفي واقع الأمر، لم يجز ذكر حزب الله على الإطلاق.

لقد آن الأوان لكي يردّ مجلس الأمن بحزم على تهديدات حزب الله المتكررة إزاء مواطني إسرائيل وتعزيزاته العسكرية الجارية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل نزع سلاح حزب الله.

ولا بد لمجلس الأمن أيضاً من أن يتكلم جهاراً للإعراب عن موقفه ضد تهديدات نصر الله الوقحة الموجهة إلى دولة عضو. فالصمت ليس خياراً.

وأدعو مجلس الأمن إلى أن يُصدِرَ إدانة علنية لا لبس فيها بشأن هذه التهديدات  
الصريحة المتعلقة بأرواح سكان إسرائيل، وأن يطالب بأن تنفَّذَ حكومة لبنان قرار مجلس  
الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذًا تامًا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) داني دانون

السفير

الممثل الدائم

---